بمناسبة طرح ميزانية الدولة لعام ٢٠٢١م–٢٠٢٢م

الاقتصاد في باكستان

في ظل الخلافة

الطبعة الثانية

"نهضة الاقتصاد الباكستاني في ظل الخلافة، وتحرير الإسلام
له من قيود البنك وصندوق النقد الدوليين"

حزب التحرير/ ولاية باكستان

بمناسبة طرح ميزانية الدولة لعام ٢٠٢١م–٢٠٢٢م

الاقتصاد في باكستان

في ظل الخلافة

الطبعة الثانية

"نهضة الاقتصاد الباكستاني في ظل الخلافة، وتحرير الإسلام
له من قيود البنك وصندوق النقد الدوليين"

حزب التحرير/ ولاية باكستان

المحتويات

المحتويات ٤

المقدمة ٥

الإيرادات والنفقات ١٠

التصنيع ٣٢

الزراعة ٤٥

الكهرباء ٥٧

ارتفاع الأسعار ٦٣

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

ازدهار باكستان يكون بالخلافة

يقول الحق سبحانه وتعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى ٱلَّذِينَ بَدَّلُوا۟ نِعْمَتَ ٱللَّهِ كُفْرًا وَأَحَلُّوا۟ قَوْمَهُمْ دَارَ ٱلْبَوَارِ ﴿٢٨﴾﴾ [إبراهيم]. على الرغم من المصادر المادية الهائلة والموارد البشرية الكبيرة في باكستان، إلا أنّ المشاكل الاقتصادية فيها متعددة، منها مشاكل البطالة، والمشاكل الزراعية، والصناعة المتخلفة، والضرائب وغيرها من المشاكل التي تُسبب شلل العجلة الاقتصادية، وارتفاع الأسعار، فضلاً عن ارتفاع سعر الطاقة وعدم توفرها.

إنّ الميزانية التي أعلن عنها حكام باكستان لن تحل أيّ مشكلة اقتصادية في باكستان، بل على العكس من ذلك ستفاقمها، وذلك لأنّ ميزانية عام ٢٠٢١م ما هي إلا استمرار

للسياسات الاستعمارية التي حرمت باكستان من قدراتها الحقيقية – منذ نشأتها في عام ١٩٤٧م – والتي يفرضها البنك الدولي وصندوق النقد الدولي، وتشمل هذه السياسات خنق النشاط الاقتصادي بالضرائب الضخمة، وإغراق باكستان بالديون بواسطة القروض الاستعمارية ذات الربا المرتفع، كما تشمل تقويض ملكية الدولة للبنية التحتية الأساسية، ومنع إنشاء قاعدة صناعية ثقيلة تقوم على الصناعة الحربية حتى تبقى باكستان معتمدة على الواردات الأجنبية في الجوانب الاقتصادية الحساسة، وتشمل إبطال أيّة محاولة للنهوض بالزراعة في الأراضي الزراعية لمنع منافسة الزراعة الغربية، والإصرار على ربط العملة بالنقود الورقية بدلاً من ربطها بالثروة الحقيقية (الذهب والفضة) حتى تفقد العملة قدرتها الشرائية باستمرار، واحتكار الملكية العامة من مصادر الثروة الهائلة مثل النفط والغاز والكهرباء من أجل شل الاقتصاد. هذه السياسات الاستعمارية المدمرة هي سمة ثابتة لمختلف الحكومات التي تتبنى القوانين الوضعية في باكستان. ونظام باجوا/ عمران ليس استثناءً.

إنّ الديمقراطية التي يُحكم بها الشعب الباكستاني، هي مجرد أداة استعمارية يضمن الغرب من خلالها مصالحه في البلاد، وميزانية عام ٢٠٢١م مثال واضح لذلك، فلم تكن هذه الميزانية أكثر من مجرد توجيهات لصندوق النقد الدولي. لقد مهّدت الديمقراطية الطريق أمام الاستعمار، ليدخل من خلالها إلى بلاد المسلمين مسبباً لهم المآسي، وليحول دون تطبيق الإسلام الشامل عليهم، يقول سبحانه وتعالى: ﴿**وَمَنْ أَعْرَضَ عَن ذِكْرِى فَإِنَّ لَهُۥ مَعِيشَةً ضَنكًا**﴾ [طه: ٢٠].

السبيل الوحيد لإقامة نهضة اقتصادية أساسها متين في باكستان، يكون بإلغاء الديمقراطية وإعادة الخلافة إلى هذا البلد المسلم، فأحكام الإسلام هي وحدها التي تُوجد الرفاهية للحياة الاقتصادية وتنعش الاقتصاد في بلاد المسلمين.

إنّ لدى حزب التحرير نظرة واسعة للنظام الاقتصادي في الإسلام، ودستوراً لدولة الخلافة، كما لديه رؤية تفصيلية لنظام الحكم في الإسلام، ينتظر تطبيقه عودة الخلافة تحت قيادة أميره

الفقيه البارز ورجل الدولة، العالم عطاء بن خليل أبو الرشتة بإذن الله.

إنّ دولة الخلافة بتطبيقها لأحكام الإسلام الفريدة ستحرر العالم من بؤس الأنظمة الاقتصادية الوضعية، فدولة الخلافة ستقوم بإعادة هيكلة الدولة، من مثل الفصل بين الملكية العامة والخاصة، كما ستفرض دولة الخلافة بناء قاعدة صناعية ثقيلة قوية، وستدعم البحوث الرائدة في العالم، وغيرها من التدابير. فمثلما كانت الزراعة في ظل الخلافة موضع حسد من قبل العالم لقرون عدة، ستعود كما كانت عليه مرة أخرى، وستغدو دولة الخلافة الدولة الرائدة في العالم بإذن الله.

ستشهد باكستان بإقامة دولة الخلافة تغييرات جذرية في نظامها الاقتصادي، مثل صك عملة للدولة على أساس الذهب والفضة مرة أخرى، مما يقضي على التضخم من جذوره، ومثل تمليك الأرض الزراعية لزارعها، مما يزيد من وسائل كسب الرزق في المناطق الريفية، ويوفر الأمن الغذائي للدولة والأمة. ومثل

إرجاع موارد الطاقة إلى الملكية العامة حتى يتسنى توفير الطاقة بسهولة وبثمن زهيد. وهكذا فإنّ الخلافة ستثبت للعالم حقيقة الإسلام وفساد الرأسمالية بشكل عملي.

﴿وَٱبۡتَغِ فِيمَآ ءَاتَىٰكَ ٱللَّهُ ٱلدَّارَ ٱلۡأٓخِرَةَۖ وَلَا تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ ٱلدُّنۡيَاۖ وَأَحۡسِن كَمَآ أَحۡسَنَ ٱللَّهُ إِلَيۡكَۖ وَلَا تَبۡغِ ٱلۡفَسَادَ فِي ٱلۡأَرۡضِۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلۡمُفۡسِدِينَ ٧٧﴾

١٧ ذو القعدة ١٤٤٢ هجري — **حزب التحرير**

٢٨ حزيران/يونيو ٢٠٢١م — **ولاية باكستان**

الإيرادات والنفقات

١ – بداية: القوة الاقتصادية لا يمكن أن تكون عن طريق الديمقراطية أو الدكتاتورية، فأشكال الحكم هذه فاسدة، لأنها تُخضع الإيرادات والنفقات لمصالح القوى الاستعمارية الكافرة وعملائهم الذين يأتون للحكم في باكستان.

إنّ إيرادات خزينة الدولة ضرورية لرعاية شؤون الناس وإدارة نفقات الدولة، مثل الصحة والتعليم والقوات المسلحة، ولكن في ظل النظام الحالي في باكستان، فإنّه سواء أكانت الديمقراطية أم الدكتاتورية اللتان حكمتا البلاد بالتناوب، فقد كانت هذه الأنظمة لضمان المصالح التجارية للمستعمرين الكفار. ومن أجل تحقيق ذلك فإنّ الحكومة تقوم بتعاون وثيق مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي بتطبيق سياسات مذلة من الضرائب التنازلية والخصخصة. إن الضرائب التنازلية تلحق الضرر بالفقراء والمدينين بشكل مباشر، لأنها لا تأخذ في

الاعتبار المصاعب المالية التي يمر فيها الناس. وهذه السياسات حرمت السكان من مصادر ضخمة من الإيرادات، ومن ثم تم تحميل الناس عبء نفقات الدولة من خلال فرض ضرائب عديدة وبأسماء شتى، خنقت النشاط الاقتصادي وأضافت بؤسا إلى بؤس الشعب، فغصبت الناس جميع مدخراتهم وأملاكهم، فالضرائب تضرب على المواد الغذائية والملابس والمأوى والدخل والميراث والإدارة والصحة والتعليم، ما يجعل الحصول على "الكماليات" حكرا على قليل من الناس، وكثير من الاحتياجات غير متوفرة للجميع، وعلاوة على ذلك، وعلى جانب النفقات، فإنّ النفقات هي في المقام الأول لتأمين احتياجات المستعمرين الكفار وعملائهم، وتهمل شؤون الناس الأساسية والكمالية.

إن حكام باكستان يعتزمون أخذ الضرائب من الجميع دون مراعاة للأحكام الشرعية، التي لا تجيز فرض الضرائب على الفقراء والمدينين، بل أوجبت أن يُعطى لهم من مال الزكاة. والأنكى من ذلك أنهم سينفقون أكثر من ثلاثة تريليونات روبية

لتسديد الفوائد الربوية على القروض الحكومية، على الرغم من عظم حرمة الربا في الإسلام، فهو مدعاة لإعلان الحرب من الله سبحانه وتعالى ورسوله ﷺ، فلماذا هذه الضجة الكبيرة؟! وبدلاً من رفض دفع الفائدة الربوية (الثلاثة تريليونات روبية) كما يوجب الإسلام، سيأخذ حكام باكستان المزيد من القروض الربوية لتغطية عجز الميزانية البالغ (ثلاثة تريليونات ونصف تريليون روبية)، وبالتالي، فإن الحكومة الحالية تُغرق باكستان في مستنقع الديون الربوية، كما فعلت الحكومات السابقة. ففي عام ١٩٧١م كانت ديون باكستان تبلغ ثلاثين مليار روبية، وبحلول عام ١٩٩١م ارتفعت إلى ٨٢٥ مليار روبية، وبحلول عام ٢٠١١م ارتفعت ديون باكستان إلى عشرة تريليونات روبية، وتضاعفت الآن أربع مرات، حيث تقترب من أربعين تريليون روبية خلال عشر سنوات فقط!

هذا هو واقع الإيرادات والنفقات في باكستان في ظل النظام الاستعماري بغض النظر عمن هو في الحكم، وما إذا

كان نظام الحكم فيها ديمقراطيا أم ديكتاتوريا. وهذا لأنّ الإنسان في الديمقراطية والدكتاتورية هو الذي يضع القوانين وفقا لأهوائه ورغباته بدلا من تطبيق ما أنزله الله سبحانه وتعالى.

٢- حرمان المجتمع من إيرادات الممتلكات العامة

أ- بتطبيق الرأسمالية الديكتاتورية والديمقراطية في باكستان فقد حرمت الدولة عامة الناس من مصادر الدخل الهائلة، من خلال خصخصة الممتلكات العامة، مثل خصخصة النفط والغاز والكهرباء، فملّاك النفط والغاز والكهرباء من المحليين والأجانب جنوا عائدات ضخمة من الأرباح من هذه الموارد القيّمة، فعلى سبيل المثال فإنّه يمكن للخلافة بيع الفائض من موارد الطاقة إلى الدول الأجنبية غير المحاربة للمسلمين والإسلام بأسعار حقيقية، وإنفاق العائد على ما فيه خدمة الرعايا، وبهذا تستطيع الخلافة ضمان استفادة الأمة نفسها من ثرواتها، بدلا من أن تصبح مصدرا للبؤس من خلال إشراك الشركات الخاصة لجني الأرباح، فإنّ الحكومة بهذه السياسة تضيف إلى أعباء

الناس مزيدا منها من خلال فرض مزيد من الضرائب الضخمة على الطاقة فترتفع الأسعار على الناس، وبالإضافة إلى ذلك، فإنّ طريقة الرأسمالية في التعامل مع الملكية الخاصة فيما ينبغي أن يكون مملوكا من الدولة في المقام الأول، مثل الآلات الثقيلة والأسلحة والاتصالات والبناء والنقل العام، هي طريقة فاسدة بحيث تتيح للأفراد أن يهيمنوا على السوق، ولكن في ظل الخلافة القادمة قريبا بإذن الله فإنّ مثل هذه الأمور تكون في المقام الأول تابعة لمؤسسات الدولة، ويُسمح للشركات الخاصة الموجودة في البلاد من دخول هذا الميدان ولكن تحت إشراف الدولة وذلك لمنع هيمنة هذه الشركات على دور الدولة كما يحدث في هذه الأيام.

لهذا السبب فإنّه في ظل الرأسمالية، فإنّ أغنى الشركات في العالم هي شركات الطاقة والأسلحة والآلات والاتصالات السلكية واللاسلكية، في حين يتم حصر إيرادات الحكومات في اتجاه واحد فقط، وهو خنق الناس بالضرائب ودوام زيادتها،

وعلاوة على ذلك، فإنّه في حالة باكستان، فإن النظام يقدّم الحوافز لتشجيع الملكية الأجنبية من خلال خفض الضرائب على الواردات من الآلات والمدخولات الاقتصادية الأخرى، والإعفاءات الضريبية على الأرباح التي يُعاد إرسالها إلى تعزيز اقتصاد البلد الأجنبي، ويتضح النهب المباشر من قطاع الصناعات التحويلية في باكستان من جانب الأجنبي من حجم استثمار الحكومة المباشر نفسها في الاستثمارات الأجنبية، والتي بلغت خلال نظام مشرف عنان السماء واستمرت بالارتفاع في ظل كياني–زرداري.

ب– خنق معظم الناس بالضرائب، في حين ينتعش عددٌ قليل منهم تحت إشراف صندوق النقد الدولي خلال فترة مشرّف، واستمرار ذلك في فترة حكم كياني–زرداري، فقد تم خنق باكستان بالضرائب الضخمة على الاستهلاك وعلى السلع، فقد كان إجمالي الإيرادات في عام ١٩٨٧–١٩٨٨ ١١٧,٠٢١ مليون روبية، وفي عام ٢٠٠٢–٢٠٠٣،

٧٠٦,١٠٠ مليون روبية. لقد تجاوزت الضرائب تريليون روبية للسنة المالية ٢٠٠٨-٢٠٠٩م، ولكن تضاعفت بعد ذلك إلى أكثر من تريليوني روبية للفترة ٢٠١٣-٢٠١٤م، وبحلول عام ٢٠١٨-٢٠١٩م تضاعفت الضرائب مرة أخرى إلى أربعة تريليونات روبية، ويستهدف حكام باكستان الآن جني ما يقرب من ستة تريليونات روبية للعام المالي ٢٠٢١-٢٠٢٢م، وهم يسعون من الآن لتلبية طلبات صندوق النقد الدولي بفرض ضرائب تبلغ عشرة تريليونات روبية للسنة المالية ٢٠٢٤-٢٠٢٥م. ولو كانت هذه الزيادات في الضرائب تضمن الدفاع عن حرمات النبي ﷺ، أو لتحرير المسجد الأقصى وكشمير المحتلة، فإن المسلمين في باكستان مستعدون لإفراغ منازلهم وربط الحجارة على بطونهم، إلا أن ملاحقة الفقراء والمدينين هي من أجل الإنفاق على كبائر الذنوب (الربا)، وهي جريمة شنعاء يجب التنديد بها ورفضها في كل ركن من أركان باكستان!

وفي الميزانية الحالية ٢٠٢١-٢٠٢٢، حدد النظام هدفاً لتحصيل ضرائب قدرها ٥٫٨٣ تريليون روبية، منها ٦٢٫٦٪ ضرائب غير مباشرة. لذلك فإن الجزء الأكبر من الإيرادات يأتي من الضرائب التنازلية، ويتم فرض الضريبة التنازلية بشكل موحد، حيث تأخذ نسبة مئوية أكبر من الفقراء مقارنة بالأثرياء. وحتى نسبة ٣٧٫٤٪ المتبقية من الضرائب، كضرائب مباشرة، فإنه لا يمكن اعتبارها ضرائب تصاعدية، لأنها لا تزال تُفرض على الفقراء والمدينين. وتتكون معظم الضرائب المباشرة من ضريبة الدخل وصندوق رعاية العمال. ويتعين على رب الأسرة الذي يكسب أكثر من ٥٠٫٠٠٠ روبية دفع ضريبة الدخل، على الرغم من أنه لا يستطيع تلبية الاحتياجات الأساسية لأسرة مكونة من أربعة أفراد في المدينة. ويتم تطبيق الضريبة على صندوق رعاية العمال على الحد الأدنى الجديد للأجور البالغ ٢٠٫٠٠٠ روبية في الميزانية الحالية. كما تعاقب الضرائب الرأسمالية الفقراء في جميع أنحاء العالم، بينما توفر ملاذات كبيرة

للأثرياء. ووفقاً لتقرير صادر عن مركز أبحاث بيو، فإن ٦٤٪ من الأمريكيين منزعجون كثيراً من الشعور بأن بعض الشركات لا تدفع ما يتوجب عليها دفعه لمصلحة الضرائب الفيدرالية، بينما يقول ٦١٪ من الناس الشيء نفسه عن بعض الأثرياء. وعلى الصعيد العالمي، تسمح الديمقراطية للشركات والأفراد الأثرياء بالتأثير على المشرّعين لوضع القوانين التي تناسبهم. ويتم تضليل الأشخاص الذين يعانون من كذبة مفادها أنه إذا تم فرض ضرائب أقل على الأغنياء، فإنه يمكنهم إنفاق المزيد على الإنتاج وسيكون هناك تأثير إيجابي على الاقتصاد. ومع ذلك، فإن الفجوة بين الأغنياء والفقراء تتزايد باستمرار، حتى أثناء الأزمات الاقتصادية وحالات الإغلاق.

بعد كل ذلك، فإنّ إيرادات الرأسمالية مجتمعة من ضريبة المبيعات وضريبة الدخل وحدها تعادل أكثر من ٦٠٪ من جميع عائدات الدولة، ما يعني أنّ حصة كبيرة من الإيرادات هي من غصب أجور الناس وتقويض قدرتهم على شراء الضروريات،

فهذا النظام الفاسد لا ينتج إلا الفشل ويهمل رعاية شؤون الناس، وهذا هو سبب سعي أولئك الذين في السلطة في هذا النظام لرفع نسبة الضرائب. وبالنسبة لضريبة الدخل، فإنّ نظام الضرائب على الناس هو في الحقيقة على ثمرة عمل من يكابدون من أجل تحصيل احتياجاتهم الأساسية وبعض الكماليات، بدلا من فرض الضرائب على فائض مال من تتجاوز ثروتهم احتياجاتهم الأساسية وبعض الكماليات. أما ضريبة المبيعات، فإنّ الضرائب تفرض على الناس الذين يحاولون سد حاجاتهم الأساسية وتوفير بعض الكماليات، بدلا من فرضها على أولئك الذين لديهم فائض من الثروة فقط، وبالرغم من كل هذا التعسف في فرض الضرائب فإنّهم يصرون على أنّ هذا النظام هو "من أجل الشعب"! بينما في الخلافة، فإنّه لا ضريبة على الدخل ولا يوجد ضريبة على المبيعات، وذلك لأنّ الملكية الخاصة مصونة في الأصل، وإن احتاجت الدولة للإنفاق على ما تعجز عنه مما هو واجب على الناس بالأصل فإنها تفرض

الضرائب على الثروة الفائضة عن الحاجات الأساسية والكمالية بالمعروف، ويكون تحت شروط صارمة حددها الشرع، لا الدولة.

ت- النفقات التي تخدم مصالح المستعمرين وعملائهم بعد أن حرمت الأمة من إيراداتها الشرعية، وخنقت أيضا أرباحها وقدرتها على الشراء والإنتاج أخذت الحكومة قروضا ربوية من الدول الاستعمارية الكافرة. وهذه القروض تهدف إلى إبقاء باكستان غارقة في الدين، وذلك لتجريدها من أصولها وتقليص قدرتها على الوقوف على قدميها في تحدي الغرب. وهذا المال يُحرم منه السوق، ولا ينفق على تأمين الاحتياجات الأساسية للشعب، وهذا الظلم العالمي ليس في باكستان وحدها، فإنّ العديد من البلدان قد سددت ديونها مرات عدة، ولكنها تبقى غارقة في الديون بسبب الفوائد والشروط الاستعمارية الظالمة.

٣- الجانب الشرعي الذي يتعلق بإنشاء اقتصاد مبني على قاعدة قوية وثابتة

أ– نظرة عامة للإيرادات والنفقات

على عكس الرأسمالية، فإنّ الإسلام لا يعتمد على ضرائب الدخل والاستهلاك السائدة في النظام الرأسمالي كوسيلة لتوليد الإيرادات، بل تجنى الإيرادات من الثروة بعد سد احتياجات الناس منها، وكذلك على الإنتاج الفعلي، حتى عندما تضطر الخلافة إلى فرض الضرائب، فإنها تلجأ إلى ذلك تحت شروط صارمة وتفرض على فائض الثروة، لذلك لا تتم معاقبة الفقراء من غير القادرين على تأمين احتياجاتهم الأساسية، وهذه الطريقة في جني الإيرادات ممكنة، وذلك بسبب العائدات الضخمة التي ستستغلها الدولة من خلال الشركات المملوكة للدولة والمملوكة للقطاع العام مثل موارد الطاقة والآلات وصناعة البنية التحتية، ومن خلال أحكام الإسلام للإيرادات الفريدة من نوعها، والتي تعتمد على العدالة في توزيع الثروة بدلا من تركيزها. وكما تبنى حزب التحرير في دستور دولة الخلافة في المادة ١٤٨ "لميزانية الدولة أبواب دائمية قررتها أحكام شرعية. وأما فصول

الميزانية والمبالغ التي يتضمنها كل فصل، والأمور التي تخصص لها هذه المبالغ في كل فصل، فإنّ ذلك موكول لرأي الخليفة واجتهاده". وفي المادة ١٤٩ "واردات بيت المال الدائمية هي الفيء كله، والجزية، والخراج، وخمس الركاز، والزكاة. وتؤخذ هذه الأموال دائمياً سواء أكانت هنالك حاجة أم لم تكن"، وفي المادة ١٥١ "يعتبر من الواردات التي توضع في بيت المال الأموال التي تؤخذ من الجمارك على ثغور البلاد، والأموال الناتجة من الملكية العامة أو من ملكية الدولة، والأموال الموروثة عمن لا وارث له، وأموال المرتدين".

ب- الصناعة مصدر للدخل

سوف تزدهر الصناعة في دولة الخلافة، فلن يتم خنقها بالضرائب خصوصا لمختلف أنواع المدخولات المهمة، من مثل الطاقة التي تحتاجها الآلات، وبدلا من ذلك، فإنّ الدولة سوف تجني عائدات من أرباح التجارة والبضائع الزائدة عن الحاجة، وهذا ما يسمح للشركات للتركيز على الإنتاج من دون قيود،

وتتم تنمية إنتاجهم من خلال ضمان أرباحهم أو الثروة المتراكمة لديهم، جاء في الدستور الذي أعده حزب التحرير في المادة ١٤٣ "تجبى الزكاة من المسلمين، وتؤخذ على الأموال التي عين الشرع الأخذ منها من نقد وعروض تجارة ومواش وحبوب. ولا تؤخذ من غير ما ورد الشرع به. وتؤخذ من كل مالك سواء أكان مكلفاً كالبالغ العاقل أم غير مكلف كالصبي والمجنون، وتوضع في باب خاص من بيت المال، ولا تصرف إلا لواحد أو أكثر من الأصناف الثمانية الذين ذكرهم القرآن الكريم".

ت- الخراج والعشر باعتبارهما مصدرين للدخل لا يخنقان المزارعين

في ظل الحكم الإسلامي، أنتجت شبه القارة الهندية، وهي بلاد زراعية في أغلبها، ما يقرب من ربع الناتج المحلي الإجمالي للعالم، وقد كان مفهوم الخراج أحد أسباب ذلك الإنتاج الضخم، فملك رقبة الأرض الخراجية يعود للمسلمين، ولكن استخدامها والاستفادة منها للشخص الذي يزرعها، وبالتالي

فإنّ الشخص الذي يزرع الأرض هو المستفيد الأول من إنتاجها مباشرة، وهذا ما سمح بتداول الثروة وعزز الإنتاج وطرق كسب الرزق، وولدت للمسلمين الإيرادات من الأراضي، وفقا لقدرة الأراضي، بينما لما جاءت الرأسمالية، في ظل الحكم البريطاني، فقد تم فرض الضريبة على المزارعين بشكل كبير، واضطر بعضهم إلى الاقتراض الربوي، فغرقوا في الديون، وفي نهاية المطاف اضطروا إلى بيع أراضيهم، فقد كان هذا الأسلوب أحد أسباب استيلاء المستعمرين والمتعاونين معهم على الأراضي، ولا تزال الزراعة تعاني حتى اليوم من الرأسمالية، وعلى الرغم من ذلك فإنّ الزراعة في باكستان لا تزال منافسة على مستوى عالمي في العديد من المجالات، ولديها القدرة على التطور أكثر فأكثر، ويواجه المزارعون الضرائب الكبيرة على الحاجات الزراعية من الأسمدة والبذور والنقل والآلات والوقود، فيضطرون لمحاولة زيادة الأرباح من خلال التصدير للأسواق الخارجية، وفرضت الرأسمالية على باكستان المعاناة من خلال إجبارها على جعل

تكلفة المستوردات من الحبوب والمحاصيل المحسنة باهظة الثمن، بينما في الإسلام، فإنّ توليد الإيرادات لا يكون من خلال فرض الضرائب على المدخولات الزراعية، بل يفرض العشر على الإنتاج من الأرض، والخراج على الأرض بقدر ما تحتمل، وهو ما يمكن المزارعين من زيادة الإنتاج، من دون تباطؤ بفعل الإفراط في كلفة الإنتاج، وكما جاء في الدستور الذي أعده حزب التحرير في المادة ١٤٥ "يُجبى الخراج على الأرض الخراجية بقدر احتمالها، وأما الأرض العشرية فتجبى منها الزكاة على الناتج الفعلي".

ث- اللجوء إلى الضرائب يكون بشروط صارمة محددة شرعا وليس جزافا

حرص الإسلام على صيانة حرمة الملكية الفردية وحرّم غصبها، لذلك فإنّ الضرائب موجودة في ظل الخلافة، ولكن كملاذ أخير وتحت شروط صارمة تتعلق بحالات جوازها وقيودها، وهي فقط في حالة عدم كفاية العائدات للإنفاق على

ما يجب على المسلمين القيام به بالأصل، وتكون فقط على الأغنياء ممن تمكنوا من سد احتياجاتهم الأساسية والكمالية بالمعروف، لذا فإنّ الإسلام يضمن عدم وجود ضرائب على الجهود المبذولة لتأمين الاحتياجات الأساسية والكماليات بالمعروف، كما يحدث في الرأسمالية على شكل ضريبة الدخل وضريبة المبيعات، والتي تعاقب الأقل حظا في المجتمع، وهذا يعني أنّ الضرائب في الإسلام تساهم في تداول الثروة بدلا من تركزها. ففي باكستان فإنّ أغنى ٣٠ شخصا يملكون حوالي ١٥ مليار دولار، وهذه الأرقام هي التي تم الإفصاح عنها رسميا، فإذا فُرضت عليهم ضريبة بنسبة ٣٠٪ فإنّ العائدات تكون ٤,٥ مليار دولار، وبالتالي فإنّه يمكن استخدام هذه الأموال التي يتم جمعها من خلال الضرائب لتفي حاجات الطوارئ وفق أحكام الشرع كإطعام الفقراء أو معالجة الزلازل، كما يمكن لدولة الخلافة الاقتراض من الأثرياء للقيام بالمشاريع وتسديد الدين على مدى قصير أيضا دون فوائد، كما تفتح الخلافة باب التبرعات الطوعية للأمة التي لا تبخل عن العطاء في سبيل الله

سبحانه وتعالى، وكما جاء في الدستور الذي أعده حزب التحرير في المادة ١٥٠ "إذا لم تكف واردات بيت المال الدائمية لنفقات الدولة فإنّ لها أن تحصل من المسلمين ضرائب، ويجب أن تسير في تحصيل الضرائب على الوجه التالي: أ- لسد النفقات الواجبة على بيت المال للفقراء والمساكين وابن السبيل وللقيام بفرض الجهاد. ب- لسد النفقات الواجبة على بيت المال على سبيل البدل كنفقات الموظفين وأرزاق الجند وتعويضات الحكام. جـ- لسد النفقات الواجبة على بيت المال على وجه المصلحة والإرفاق دون بدل كإنشاء الطرقات واستخراج المياه وبناء المساجد والمدارس والمستشفيات. د- لسد النفقات الواجبة على بيت المال على وجه الضرورة كحادث طرأ على الرعية من مجاعة أو طوفان أو زلزال". وفي المادة ١٤٦ "تستوفى من المسلمين الضريبة التي أجاز الشرع استيفاءها لسد نفقات بيت المال، على شرط أن يكون استيفاؤها مما يزيد على الحاجات التي يجب توفيرها لصاحب المال بالمعروف، وأن يراعى فيها كفايتها لسد حاجات الدولة". وفي المادة ١٤٧ "كل ما

أوجب الشرع على الأمة القيام به من الأعمال وليس في بيت المال مال للقيام به فإن وجوبه ينتقل على الأمة، وللدولة حينئذ الحق في أن تحصله من الأمة بفرض الضريبة عليها. وما لم يجب على الأمة شرعاً القيام به لا يجوز للدولة أن تفرض أي ضريبة من أجله، فلا يجوز أن تأخذ رسوماً للمحاكم أو الدوائر أو لقضاء أي مصلحة".

ج- ضوابط الإنفاق

من كل ما تقدم فإنّ الخلافة تجني عائدات ضخمة من ممتلكات الدولة والممتلكات العامة والزراعة والصناعة ومن دون خنقها، ومن الفيء والخراج والجزية ومال المرتدين، ومال من لا وراث له وغيرها، وعلى صعيد النفقات فإنّ الإسلام ينص على ضرورة رعاية شؤون الناس للحصول على الحاجات الأساسية، وبطبيعة الحال، فإنّ الخلافة لن تدفع الديون للمؤسسات الاستعمارية الإجرامية، بل ستحاسب الخلافة على حقيقة أنّه تم دفع تلك الأصول مرات عدة، كما هو الحال مع العديد من

البلدان الإسلامية، جاء في الدستور الذي أعده حزب التحرير في المادة ١٥٢ "نفقات بيت المال مقسمة على ست جهات هي: أ- الأصناف الثمانية الذين يستحقون أموال الزكاة يصرف لهم من باب الزكاة. ب- الفقراء والمساكين وابن السبيل والجهاد والغارمون إذا لم يوجد في باب أموال الزكاة مال صرف لهم من واردات بيت المال الدائمية، وإذا لم يوجد لا يصرف للغارمين شيء. وأما الفقراء والمساكين وابن السبيل والجهاد فتحصل ضرائب لسد نفقاتهم ويقترض لأجل ذلك في حالة خوف الفساد. جـ- الأشخاص الذين يؤدون خدمات للدولة كالموظفين والجند والحكام، فإنه يصرف لهم من بيت المال. وإذا لم يكف مال بيت المال تحصل ضرائب في الحال لسد هذه النفقات، ويقترض لأجلها في حالة خوف الفساد. د- المصالح والمرافق الأساسية كالطرقات والمساجد والمستشفيات والمدارس يصرف عليها من بيت المال، فإذا لم يف ما في بيت المال تحصل ضرائب في الحال لسد هذه النفقات. هـ- المصالح والمرافق

الكمالية يصرف عليها من بيت المال، فإذا لم يوجد ما يكفي لها في بيت المال لا يصرف لها وتؤجل. و- الحوادث الطارئة كالزلازل والطوفان يصرف عليها من بيت المال، وإذا لم يوجد يقترض لأجلها المال في الحال ثم يسدد من الضرائب التي تجمع".

ملاحظة: يُمكن الرجوع إلى المواد التالية في مقدمة الدستور لحزب التحرير، للاطلاع على الأدلة الشرعية الكاملة من القرآن الكريم والسنة: من المادة ١٤٣ إلى المادة ١٥٢.

٤- حجم الإيرادات والنفقات للقوة العالمية الرائدة

أ- ستكون ذات عائدات كبيرة من خلال موارد الملكية العامة من مثل النفط والغاز والكهرباء، وكذلك عائدات ملكية الدولة لصناعة الآلات الثقيلة والسلاح وغيرها.

ب- ستنهي دولة الخلافة الضرائب على مدخلات الصناعة والزراعة، التي تخنق الإنتاج، بل ستكون الإيرادات من

أرباح بيع البضائع الفائضة، وكذلك من إنتاج الأرض الزراعية وفق الأحكام الشرعية.

ت- إن الخلافة على منهاج النبوة هي وحدها التي ستوقف نهب أموال فقرائنا والمدينين وصرفها على الفوائد الربوية الآثمة، والخلافة وحدها التي ستستولي على الأصول الفعلية للقروض من أموال المسؤولين والحكام الفاسدين، حيث يحرّم الإسلام الغلول. وهكذا فإن الخلافة على منهاج النبوة ستضمد جرحنا النازف، حتى نتمكن من تركيز جهودنا واستثمار طاقاتنا بشكل كامل في السعي لإرضاء الله سبحانه وتعالى.

التصنيع

أولاً: المقدمة: باكستان لا تستخدم طاقاتها الصناعية بسبب تبنّي السياسات الاستعمارية التي تفرضها الديمقراطية والديكتاتورية على حد سواء.

أ- على الرغم من أنّ باكستان لديها موارد مادية ضخمة، وسكّانها من الشباب الأذكياء المليئين بالحيوية - إلى درجة أنّه تم إدراج باكستان ضمن اقتصادات "الإحدى عشرة المقبلة" في العالم فيما يتعلق بإمكاناتها - إلا أنّ صناعاتها ومنذ نشأتها في حالة يُرثى لها، أمّا ما يسمى بالنمو الصناعي الكائن في الستينات والسبعينات فهو في الصناعات الأساسية والبسيطة فحسب، دون أن يكون هناك أيّ إرساء للبنية التحتية للصناعة الثقيلة، وقد انخفض معدل النمو الصناعي من ٨,٢٪ في الثمانينات إلى ٤,٨٪ في التسعينات، وفي النصف الأخير من التسعينات كان النمو ٣,٢٪ فقط، وفي عام ١٩٩٦-١٩٩٧م كان النمو في القطاع الصناعي ناقص ٠,١٪، وأصبح ١,٥٪ في

عام ١٩٩٩-٢٠٠٠م، كما انخفض الاستثمار الخاص من ١٠٪ إلى ٨٪ خلال التسعينات، وعلى الرغم من ملكية الأجانب للصناعة، فقد انخفض رأس المال الثابت الإجمالي في القطاع الخاص من قطاع الصناعات التحويلية بشكل كبير، واستمر في الانخفاض بنسبة تصل إلى ٦٠٪ على مدى التسعينات.

لقد سهّل الحكام المتعاقبون الاستثمارات الصناعية للشركات الأجنبية، مثل محطات استخراج وتوليد الطاقة، كما عملوا على إرسال أرباحها الضخمة إلى الخارج، في حين عرقل الحكام نمو الشركات المحلية الخاصة من خلال اشتراط الحصول على (شهادات عدم ممانعة) لإنشاء مصانع متوسطة الحجم. لذلك لم يكن من المستغرب اليوم إعلان الآلاف من الوحدات الصناعية بأنّ إنتاجها الصناعي قد انخفض إلى أدنى مستوياته، وذلك لصالح الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات، ولصالح تعزيز قبضتها على اقتصادنا.

ب- لم ولن تُمكّن الديمقراطية باكستان من تحقيق ما يمكنها تحقيقه أبداً، لأنّ هدف الديمقراطية في باكستان يتمثل في تنفيذ السياسات الاستعمارية الغربية، والقوى الاستعمارية تريد أن تُبقي باكستان دولة ذات صناعة بدائية غير قادرة على استخراج مواردها وخالية من الصناعات الثقيلة، مثل تصنيع المحركات ومحركات الطائرات، وتريد أن تحول باكستان إلى سوق ضخمة للمنتجات الغربية، وأن تُبقيها معتمدة على استيراد الآلات الزراعية حتى البسيطة منها، مع السماح لها بتصدير منتجات الصناعات الخفيفة للأسواق الغربية، مثل المراوح الكهربائية والمعدات الجراحية والحرف اليدوية والسلع الرياضية. ومن ناحية أخرى فإنّ تفشي البطالة على نطاق واسع، والترويج للسلع الباهظة الثمن، والاعتماد على الغرب في تكنولوجيا الأسلحة، وهجرة العقول إلى الغرب، هو غيض من فيض أعراض هذه السياسات الاستعمارية. كان يجري تنفيذ هذه السياسات الاستعمارية منذ إنشاء شركة الهند الشرقية، ويتم

تنفيذها اليوم من خلال الديمقراطية، وبرعاية وتوجيه من البنك الدولي وصندوق النقد الدولي.

ثانيا– الاعتبارات السياسية: إزالة الأقفال والأغلال عن انطلاق صناعات الأمة.

أ– إنّ إنشاء صناعة قوية يتطلب التركيز على الصناعة العسكرية، فمثلاً تُعدّ أمريكا والصين قوى صناعية في العالم؛ لأنّ لديهما توجهاً نحو الصناعات الحربية، من مثل تصنيع أمريكا لطائرة الشبح المتطورة والحواسيب المتقدمة وتكنولوجيات الفضاء، وقد استفادت كل من ألمانيا واليابان من التوجه العسكري في فترة الحرب العالمية الثانية، حيث استفادتا من إرثهما الصناعي في تنمية الصناعية الحالية، في صناعة السيارات المنافسة والمدرعات والمحركات النفاثة. كما أنّ التكنولوجيا العسكرية وتكنولوجيا الفضاء مصدر للكثير من الابتكارات في المنتجات الاستهلاكية والمنتجات الثانوية، بما في ذلك الأدوات الكهربائية المنزلية، مثل استخدام الهاتف على أواني القلي

واستخدام أنظمة الإنترنت من أجل تنظيم الأجهزة المنزلية. وعلى الرغم من أنّ باكستان قد أنتجت الأسلحة النووية، إلا أنّها قد حُرمت من الصناعات الثقيلة بسبب الاستعمار، وقواتها المسلحة تعتمد على التكنولوجيا العسكرية من الدول الاستعمارية المتحاربة، وكثير من المجالات الحيوية في اقتصادها يعتمد على المنتجات والتكنولوجيات الأجنبية، من الاتصالات السلكية واللاسلكية والمحركات والآلات الثقيلة.

ب- أدّت سياسات الخصخصة القسرية والتأميم للصناعة إلى معاناة هائلة، والدول الاشتراكية أو الشيوعية أمّمت الصناعة بشكل كامل كمحاولة لعلاج مشكلة تركيز الثروة في أيدي قلة قليلة من الناس، فكان هذا الحل من الأنظمة البشرية فاشلاً، لأنّه حدّ من الرغبة الطبيعية لحيازة الثروة، والتي تحفز على الإنتاج والابتكار، وعلى الطرف الآخر فإنّ الرأسمالية تدعو إلى الملكية الخاصة العالمية، ولا تهتم بما إذا كان التملك هو للموارد التي يحتاجها الناس، والتي يجب ألا يحرموا منها لحاجتهم الماسة إليها،

وبالإضافة إلى ذلك فإنّ التركيز الهائل للثروة في أيدي قلة من الرأسماليين، الذين هم بمثابة جماعات ضغط لإملاء الأهداف السياسية الخارجية للدولة، يدفع الدول الاستعمارية إلى شنّ الحروب على الأمم الغنية بالموارد، مثل البلدان الإسلامية.

ت- البحث والتطوير مرتبط بالصناعات الثقيلة ويعتمد عليها، ولكن كليهما يتبنّى ضمن رؤية الدولة الرائدة، فلأنّ القوة العظمى في العالم (أمريكا) سعت لتكون الدولة الرائدة في العالم، فُرض عليها إقامة الصناعات الثقيلة الكبيرة، حتى إنّها سعت إلى استخدام العلماء الأجانب، مثل مهندسي الصواريخ الألمان، وسعت إلى إنشاء الجامعات التي تقوم بالأبحاث التكنولوجية. لقد كانت جامعات الخلافة الوجهة المفضلة للنخبة الأوروبية، وكانت اللغة العربية لغة العالم في العلوم والتكنولوجيا، وكانت صناعة الأسلحة في الخلافة تبث الرعب في قلوب أعداء الأمة في جميع أنحاء العالم، في حين إنّه في باكستان اليوم هناك هجرة ضخمة للعقول، فيقوم النابغون بالهجرة إلى البلدان التي تستغل مهاراتهم ذات الفائدة العملية والفورية.

ث- إنّ السعي لدولة رائدة يتطلب أن تكون الصناعة الثقيلة - مثل صناعة المحركات والآلات الصناعية - محرك الصناعة بشكل عام، وأن يكون التمويل الحكومي والاستثمارات الخاصة وقوداً لها، كما ينبغي أن تهيمن الدولة على الصناعات الاستراتيجية. وعلى الرغم من الثروة الهائلة في البلاد، بما في ذلك وجود تريليونات من الروبيات المحبوسة عن الاستثمار الصناعي في البنوك وأسواق الأوراق المالية، فقد لجأ الحكام العملاء إلى أخذ القروض من المستعمرين بشروط منع التنمية الصناعية المحلية، في كلا القطاعين (الخاص والدولة).

ثالثاً: النواحي الشرعية: إنشاء قوة صناعية للدولة الرائدة في العالم.

أ- ستسعى دولة الخلافة من اليوم الأول لعودتها بأن تصبح هي الدولة الرائدة في العالم، دولة لا مثيل لها بين أيّ منافس، كما كانت عليه من قبل. وفيما يتعلق بالصناعة، فإنّ التركيز العسكري في سياسة الدولة سيؤدي إلى إرساء قاعدة صناعية

ثقيلة، وقد تبنّى حزب التحرير في مقدمته للدستور، في المادة ٧٤: "دائرة الصناعة هي الدائرة التي تتولى جميع الشؤون المتعلقة بالصناعة سواء أكانت صناعة ثقيلة كصناعة المحركات والآلات، وصناعة هياكل المركبات، وصناعة المواد والصناعات الإلكترونية. أم كانت صناعة خفيفة، وسواء أكانت المصانع هي من نوع الملكية العامة أم من المصانع التي تدخل في الملكية الفردية ولها علاقة بالصناعة الحربية، والمصانع بأنواعها يجب أن تقام على أساس السياسة الحربية"، وورد في شرح المادة أنّ "الدولة حتى تكون مالكة زمام أمرها، بعيدة عن تأثير غيرها فيها، لا بُدّ من أن تقوم هي بصناعة سلاحها، وتطويره بنفسها، حتى تكون باستمرار سيدة نفسها، ومالكة لأحدث الأسلحة وأقواها، مهما تقدمت الأسلحة وتطورت، وحتى يكون تحت تَصرّفها كل ما تحتاج إليه من سلاح، لإرهاب كل عَدوٍّ ظاهر لها، وكل عدوٍّ مُحتمَل".

ب- وفيما يتعلق بالتأميم والخصخصة، فالإسلام وهو الدين الحق قد حل هذه المشكلة من جذورها، فملكية الموارد

العامة مثل المعادن وموارد الوقود وجميع أشكال الطاقة مثل الكهرباء جميعها من الملكية العامة؛ والانتفاع منها هو للناس كافة، وتكفل الدولة ذلك، وتعتبر المصانع التي تستخدم هذه المصادر من الملكية العامة أيضاً، ولا يجوز أن تكون هذه المصانع خاصة، وهذا يشمل الفحم والذهب والنحاس والمراعي ومصافي الغاز ومحطات إنتاج الكهرباء وشبكات التوزيع، ولا يجوز خصخصة أو تأميم مثل هذه المصانع ذات الصلة بالموارد العامة، وبالإضافة إلى ذلك، فإنّه لا يجوز تأميم الملكيات الفردية أو ضمها إلى الممتلكات العامة.

وقد تبنّى حزب التحرير في مقدمته للدستور، في المادة ١٣٨ "المصنع من حيث هو من الأملاك الفردية إلا أن المصنع يأخذ حكم المادة التي يصنعها. فإن كانت المادة من الأملاك الفردية كان المصنع ملكاً فردياً كمصانع النسيج. وإن كانت المادة من الأملاك العامة كان المصنع ملكاً عاماً كمصانع استخراج الحديد". وجاء في المادة ١٣٩ "لا يجوز للدولة أن تحوّل ملكية فردية إلى ملكية عامة، لأن الملكية العامة ثابتة في

طبيعة المال وصفته لا برأي الدولة". وفي المادة ١٤٠ "لكل فرد من أفراد الأمة حق الانتفاع بما هو داخل في الملكية العامة، ولا يجوز للدولة أن تأذن لأحد دون باقي الرعية بملكية الأملاك العامة أو استغلالها".

وقد تبنّى حزب التحرير كذلك في مقدمته للدستور، في المادة ٧٤ "يجب أن تقوم الدولة بنفسها بصنع سلاحها، وكل ما تحتاج إليه من آلة الحرب، ومن قِطع الغيار. وهذا لا يتأتى للدولة إلا إذا تبنت الصناعة الثقيلة، وأخذت تُنتِج أولاً المصانع التي تُنتِج الصناعات الثقيلة، الحربية منها وغير الحربية. فلا بُدَّ من أن يكون لديها مصانع لإنتاج السلاح الذري، والمركبات الفضائية، ولإنتاج الصواريخ، والأقمار، والطائرات، والدبابات، والمدافع، والسفن الحربية، والمركبات المصفحة بأنواعها، والأسلحة الثقيلة والخفيفة بأنواعها. ويجب أن يكون لديها مصانع لإنتاج الآلات، والمحركات، والمواد، والصناعة الإلكترونية، وكذلك المصانع التي لها علاقة بالملكية العامة، والمصانع الخفيفة التي لها علاقة بالصناعات الحربية".

ت- وفيما يتعلق بالبحث والتطوير، فإنّه يجب على الدولة أن تكفل وجود مراكز للبحث، تمكّن الصناعة في الخلافة من جعلها رائدة على مستوى العالم، وسينطوي هذا على استثمارات كبيرة من قبل الدولة، وربط الصناعة بالبحث الجامعي، لتلبية متطلبات الدولة من المهندسين والمعماريين ومخططي المدن والأطباء والعلماء التربويين ومهندسي الزراعة...إلخ، وبالإضافة إلى ذلك فإنّ الدولة ستشجع مؤسسات القطاع الخاص للعب دورها في مجال البحث والتطوير، وقد تبنّى حزب التحرير في مقدمته للدستور، في المادة ١٦٢ "لجميع أفراد الرعية الحق في إنشاء المختبرات العلمية المتعلقة بكافة شؤون الحياة، وعلى الدولة أن تقوم هي بإنشاء هذه المختبرات".

ث- وفيما يتعلق بتمويل التنمية الصناعية، فإنّه سيتم إنشاء الصناعات الأساسية بشكل قوي، من خلال إرجاع الممتلكات العامة للملكية العامة وملكية الدولة، وسيتم تطبيق الأحكام الشريعة الأخرى التي تتعلق بالإيرادات، حيث ستكون

الدولة قادرة على تمويل التنمية الصناعية من خلال القطاع الحكومي والخاص، ومن دون الاعتماد على الأمم الأخرى والخضوع لشروطها، مما يسمح للدولة بأنْ تصبح مكتفية ذاتياً فيما يتعلق بأمور مثل التكنولوجيا العسكرية والملبس والمسكن والتعليم والصحة.

كما أنّ سياسة التجارة الخارجية مع الدول غير المحاربة ستكون بطريقة تحثها على قبول الإسلام، حتى يصبح الإسلام في نهاية المطاف مهيمناً على العالم بأسره، وقد تبنّى حزب التحرير في مقدمته للدستور، في المادة ١٦٥ "يمنع استغلال الأموال الأجنبية واستثمارها في البلاد كما يمنع منح الامتيازات لأي أجنبي".

ملاحظة: يُرجى الرجوع إلى المواد التالية من مقدمة الدستور لحزب التحرير، للاطلاع على الأدلة كاملة من القرآن الكريم والسنة النبوية: ٧٤، ١٣٨، ١٣٩، ١٦٢، ١٦٥.

رابعاً: السياسة: الخلافة باعتبارها الطفرة الصناعية في العالم.

أ- صناعة قوية ومتنوعة باعتبارها الدولة الرائدة في العالم، مع صناعة حربية رائدة ومتطورة في مجال التنمية الصناعية.

ب- الملكية العامة للصناعات المتعلقة بالموارد العامة وملكية الدولة والملكية العامة للصناعات الأساسية تضمن توزيع الثروة في المجتمع؛ مع الحفاظ على الابتكار الأمثل والتنوع والإبداع.

ت- إنشاء أبحاث صناعية قوية من قبل الدولة والقطاع الخاص من خلال الدعم الكبير من الدولة.

ث- عدم اللجوء إلى القروض الاستعمارية ذات الشروط التدميرية، والاستغناء عنها بإيرادات الدولة الكبيرة، بما في ذلك الملكية العامة الهائلة مثل النفط والغاز.

الزراعة

أولاً: بداية: القوانين الوضعية الباكستانية لم تمكن باكستان من استغلال إمكاناتها الزراعية بشكل صحيح.

أ- من المعروف أنّه حين طُبقت الأحكام الشرعية التي أنزلها الله سبحانه وتعالى في بلاد المسلمين تحولت الأراضي الزراعية فيها إلى معجزة في العالم؛ في الوقت الذي كانت ترزح فيه أوروبا تحت الجوع والمجاعة، فأثارت الأراضي المباركة في الشام وثروتها الزراعية الهائلة مطامع الصليبيين، فكان غنى بلاد المسلمين سبباً للحملات الصليبية عليها، حتى كان شعار الحملات الصليبية الحقيقي هو "**دعونا نذهب إلى أرض العسل واللبن**". وعلاوة على ذلك، فإنّ الأراضي الإسلامية كانت خلال العصور المظلمة في أوروبا مصدراً رئيسياً للمحاصيل الزراعية الأساسية لها، وكانت دولة الخلافة السبّاقة في تعليم الأوروبيين أساليب الري الصيفي. أما بالنسبة لشبه القارة الهندية، فقد كانت في ظل الحكم بالإسلام تنتج أكثر من

٢٥٪ من الناتج الإجمالي العالمي من المحاصيل الزراعية، مما أسال لعاب المستعمرين البريطانيين على الثروة الزراعية الهائلة، ولا سيما التوابل والبهارات.

ولكن عندما تم اعتماد القوانين الوضعية بدل الأحكام الشرعية خلال فترة الاحتلال البريطاني كانت هناك مجاعة واسعة النطاق ضمن الأراضي نفسها بسبب الحكم البريطاني، مما أدى إلى وفاة مئات الآلاف من شدة الجوع، وحتى وقتنا الحالي والقوانين الوضعية تطبق في مجال الزراعة، حارمة بذلك باكستان من نعيم إمكانياتها الحقيقية كقوة زراعية.

ب- إنّ باكستان بطبيعتها تمتلك إمكانيات زراعية هائلة، فتوجد فيها مساحات كبيرة من الأراضي الصالحة للزراعة تتغذى في غالبها من أحد أكبر الأنهار في العالم (نهر السند)، وفيها أيد عاملة شبه ماهرة، ومناخها السائد متميز. وقد كانت الزراعة المصدر الرئيسي للنمو الاقتصادي الباكستاني، حيث يتغذى الناس ويوفرون المواد الخام اللازمة للصناعة من خلالها، وهي

أساس التجارة الخارجية الباكستانية، حيث يسهم القطاع الزراعي بما يقرب من ربع الناتج المحلي الإجمالي وأكثر من نصف عائدات التصدير، ويشغل ما يقرب ٤٥٪ من القوة العاملة، ويوفر الدخل لما يقرب من ثلثي سكان الريف. فبالإضافة إلى توفير الزراعة لأهم السلع الغذائية، فإنّها توفر المواد الخام للصناعات القائمة على الزراعة، وتولد عائدات ضخمة من خلال تصدير السلع الخام والمصنعة. وكل هذا الإنتاج يحصل بالرغم من امتناع الحكومة عن دعم القطاع الزراعي، وبالرغم من استخدام المزارعين لأساليب زراعية بدائية، وعدم استخدامهم للبذور المحسنة جينياً، وعدم توفر شبكات الري الحديثة، وعدم زراعة جميع الأرضي الصالحة للزراعة أو استصلاح الأراضي القابلة للاستصلاح.

ت- لقد أدّت القوانين الوضعية - وكنتيجة حتمية للرأسمالية - إلى تركيز الثروة في أيدي قلة من الناس، مما جعل الأمر يزداد سوءاً - على الرغم من عدة جولات من الإصلاح

الزراعي – فأصبح الملايين من الناس لا يقدرون على كسب لقمة العيش الكريم وتأمين احتياجاتهم الأساسية، والسكان في المناطق الريفية في باكستان يعيشون حالة مجاعة حقيقية في وسط وفرة الأراضي والمحاصيل الزراعية. وهذا هو السبب في أن تصبح الأعمال غير الزراعية مصدراً كبيراً للدخل بالنسبة للأسر الزراعية، وخاصة تلك الأسر الفقيرة أو التي ليس عندها أرض، فتضطر جيوش من سكان الريف إلى ترك قراهم والانتقال إلى المدن بحثاً عن سبل العيش، لينام‍وا في نهاية المطاف في الشوارع، وليقفوا في طوابير طويلة لتدني الأجور في الوظائف الوضيعة! وقد أضافت التسهيلات الائتمانية الزراعية في باكستان إلى هذه المشاكل مشكلة أخرى، فمعدل الفائدة الربوية على القروض الزراعية مرتفع، ولا يتم تقديم القروض في الوقت المناسب أو لتكون كافية لسد الحاجة، مما يضطر المزارعين إلى الاقتراض من مصادر غير رسمية، ومن الشائع بين المزارعين القول "ولد في الديون، وترعرع في الديون، ويموت في الديون".

ثانياً: الاعتبارات السياسية: القوانين الوضعية هي السبب في شح الإنتاج الزراعي والفقر في الريف.

أ- ضمنت الرأسمالية بعد إلغاء قوانين الشريعة السماوية تركّز ملكية الأراضي في أيدي قلة قليلة. وعلى الرغم من رحيل الإنجليز، فقد ظلت الرأسمالية، وهكذا استمر هذا التركز حتى أصبح السمة الغالبة على الزراعة الباكستانية، واكثر من ٤٩٪ من الأسر الريفية لا تمتلك أي أرض زراعية، وعمال المزارع الذين لا يملكون أرضاً يستأجرون الأرضي الزراعية من ملاك الأراضي ثم يدفعون الأجرة الواجبة عليهم، وغالبية ملاك الأراضي يعتمدون على التأجير في تحصيل ثرواتهم، لذلك فإنّ أولئك الذين يزرعون الأرض لا يحصلون عملياً إلا على فائدة قليلة، بينما أولئك الذين يملكون الأراضي يحصلون على حصة الأسد.

وما يسمى "بالثورة الخضراء" التي حصلت في ستينات القرن الماضي جعلت الأمور تسوء أكثر فأكثر، حيث سمحت للنخبة الصغيرة باستعادة الأراضي المؤجرة وطرد المستأجرين

السابقين، مما تسبب في زيادة الفقر في الريف، وتدفق العمال الريفيين إلى المدن في البحث المحموم عن سبل عيش بديلة، وبين ما تبقى من العمال الريفيين والمهاجرين إلى المدن وأصحاب الأراضي الغائبين، من الذين يؤجرون أرضهم، يبقي النقص الإجمالي في الاستفادة من الأراضي الزراعية الوفيرة في باكستان.

ب- بغض النظر عمن يأتي للحكم في الديمقراطية، فإنّ القوانين الكافرة المستعمرة التي يطبقونها تفاقم محنة المسلمين، لأنّ الديمقراطية ليست ملزمة بتطبيق أحكام الإسلام. إنّ حكومة بي نظير بوتو هي أول من بدأ تطبيق سياسة زراعة الشركات لأول مرة في أواخر التسعينات، حيث وافقت على إدخال ١٩ شركة زراعية متعددة الجنسيات للعمل. وجاءت دفعة قوية لإطار السياسة العامة في عام ٢٠٠١-٢٠٠٢م عندما مررت حكومة مشرف سياسة الشركات الزراعية وقانون الشركات الزراعية، التي وفرت الأساس التشريعي جنباً إلى جنب مع سلسلة من الإعفاءات الضريبية للمستثمرين الأجانب. ووفرت مجموعة السياسات التي تبنتها حكومة كياني-زرداري لعام ٢٠٠٩م

حوافز تنافسية للمستثمرين الأجانب في مجال الزراعة، مع الإفراج غير المسبوق عن مساحات شاسعة من أراضي الدولة للمستثمرين الأجانب.

وفي ظل الحكومة الحالية فإنّ هذه السياسات ستجلب المزيد من البطالة والمشقة وضعف الإنتاج، فبينما يتم سحق المزارعين المحليين – من خلال الضرائب العالية على المدخلات الزراعية الأساسية مثل الأسمدة والبذور والآلات والنقل والوقود – تتمتع الشركات الأجنبية بمعاملة تفضيلية فيما يتعلق بملكية الأراضي واستيراد الآلات والمعدات وكذلك تحويل أرباحهم إلى دولهم الأجنبية، وعلاوة على ذلك، فإنّ الشركات الأجنبية تفضل المحاصيل النقدية التي تستخدم في اقتصاداتها فلا تركز على توفير المحاصيل الغذائية الأساسية الضرورية للأمن الغذائي في باكستان. وبالتالي – وكنتيجة لتطبيق سياسات الاستعمار – فإنّ الديمقراطية عملت على اغتصاب قدرة باكستان الزراعية من خلال الشركات الأجنبية، وعملت على إضعاف قدرة باكستان

على إطعام وكساء نفسها، مما يجعلها أكثر اعتماداً على الواردات الأجنبية الأكثر تكلفة.

ثالثاً: الأمور التشريعية: تشجيع زراعة الأراضي والازدهار في المناطق الريفية، وتوفير الأمن الغذائي.

أ- سيزداد بعودة الخلافة الإنتاج الزراعي والعمالة الريفية، وبالتالي زيادة الأمن الغذائي في باكستان والازدهار، من خلال تطبيق الأحكام الشرعية المتعلقة بالأراضي في شبه القارة الهندية. ويربط الإسلام بين مسألة ملكية الأرض وزراعتها، فعلى صاحب الأراضي – بغض النظر عما إذا كان يملك مساحات شاسعة من الأراضي أو مساحات صغيرة منها – الإشراف على زراعتها شخصياً، وسوف تساعد الدولة مالكي الأرض في زراعتها، سواء من خلال المنح أو عن طريق القروض غير الربوية.

ورد في مقدمة الدستور لحزب التحرير في المادة ١٣٦: "يجبر كل من ملك أرضاً على استغلالها ويعطى المحتاج من بيت

المال ما يمكنه من هذا الاستغلال. وكل من يهمل الأرض ثلاث سنين من غير استغلال تؤخذ منه وتعطى لغيره".

أما إذا كان مالك الأرض غير راغب أو غير قادر على زراعة أرضه الزراعية – على الرغم من عرض تقديم مساعدة له – فإنّه لا يُسمح له أن يؤجرها لآخر لزراعتها، فقد قال رسول الله ﷺ: «**ازْرَعْهَا أَوْ امْنَحْهَا أَخَاكَ**».

كما ورد في مقدمة الدستور لحزب التحرير في المادة ١٣٥: "يمنع تأجير الأرض للزراعة مطلقاً سواء أكانت خراجية أم عشرية، كما تمنع المزارعة، أما المساقاة فجائزة مطلقاً".

كما ويشجع الإسلام إحياء الأراضي الزراعية غير المزروعة "إحياء الموات" عن طريق منح الملكية إلى الشخص الذي يحيي الأرض الميتة لزراعتها، حيث قال رسول الله ﷺ: «**مَنْ أَحْيَا أَرْضاً مَيِّتَةً فَهِيَ لَه**» [الترمذي]، وورد في مقدمة الدستور لحزب التحرير في المادة ١٣٤: "الأرض الموات تملك بالإحياء والتحجير، وأما غير الموات فلا تملك إلا بسبب شرعي كالإرث والشراء والإقطاع".

ب- سوف تلغي الخلافة ملكية الأجانب للأراضي الزراعية، وستحرر المزارعين المحليين من أعباء الضرائب الثقيلة على المدخلات الزراعية، من خلال تطبيق أحكام الشريعة الإسلامية في الإيرادات (العشر والخراج)، وإيرادات العشر هي على الإنتاج الزراعي الفعلي، والخراج يقدر على قدرة الأرض الزراعية إذا زرعت بشكل حسن، وسيكون ذلك عاملاً قوياً لتحقيق الأمن الغذائي والرخاء أيضاً، كما تمتعت الأمة به لقرون تحت الحكم الاسلامي. وهكذا فإنّ الخلافة ستعطي الأولوية للمحاصيل الزراعية التي تلبي احتياجاتهم الأساسية من الغذاء والكساء، وتصدير الزائد منها في التجارة الخارجية كجزء من بناء علاقات مع الدول الأخرى لحمل دعوة الإسلام لها، كما سترعى الدولة برامج لتطوير مستويات الزراعة حتى تصبح مقياساً تقود العالم به، بما في ذلك استخدام أساليب الري الحديثة والأسمدة والوقاية من الأمراض واستصلاح الأراضي الصالحة للزراعة، والتطورات الجديدة مثل الوقود الحيوي، كما سيتم إنشاء المراعي الكثيرة من أجل توفير الثروة الحيوانية.

ورد في مقدمة الدستور لحزب التحرير في المادة ١٦٥: "يمنع استغلال الأموال الأجنبية واستثمارها في البلاد كما يمنع منح الامتيازات لأي أجنبي". وورد أيضا في المادة ١٣٣: "الأرض العشرية هي التي أسلم أهلها عليها وأرض جزيرة العرب، والأرض الخراجية هي التي فتحت حرباً أو صلحاً ما عدا جزيرة العرب، والأرض العشرية يملك الأفراد رقبتها ومنفعتها. وأما الأرض الخراجية فرقبتها ملك للدولة ومنفعتها يملكها الأفراد، ويحق لكل فرد تبادل الأرض العشرية، ومنفعة الأرض الخراجية بالعقود الشرعية وتورث عنهم كسائر الأموال".

ملاحظة: يُرجى الرجوع إلى المواد التالية من مقدمة الدستور لحزب التحرير للاطلاع على الأدلة كاملة من القرآن الكريم والسنة النبوية: ١٣٤، ١٣٥، ١٣٦، ١٦٥.

رابعاً: السياسة: الخلافة كقوة زراعية.

أ- استخدام الأراضي الزراعية بكفاءة عالية يحدث عن طريق ربط ملكية الأراضي الزراعية بزراعتها، وسوف تعطي

الخلافة المنح والقروض بدون ربا لتعزيز قدرة الزراعة، والإسلام يعطي حق ملكية الأراضي الزراعية بإحيائها، وهذا يُوجد الأمن الغذائي ويعزز من حصة سكان الريف في الثروة إلى حد كبير.

ب- إنهاء الاتفاقات الاستعمارية والسياسات الضريبية المدمرة والسياسات الخارجية المفروضة على الأمة، لتحل محلها أحكام الشريعة الإسلامية القائمة على توليد الإيرادات من ملكية الأراضي (الخراج والعشر) لتمكين هذه الأراضي من العودة إلى ما كانت عليه في السابق "سلة الغذاء العالمية".

ت- ستقوم الخلافة ببناء السدود على الأنهار لاستخدامها في ري المحاصيل الزراعية، كما ستمد شبكات للري إلى الأراضي القريبة والبعيدة من مصادر المياه، كما ستفتح المشاتل والمختبرات لتطوير الأشتال والحبوب المحسنة جينياً، وستوفر السماد والمبيدات الحشرية، حتى تصبح دولة الخلافة مكتفية ذاتياً في الزراعة ومنتجة لمختلف أنواع الحبوب والفواكه والخضروات والوقود الحيوي.

الكهرباء

١- بداية: لا يمكن للناس تحمّل ثمن الكهرباء بسبب الخصخصة الرأسمالية التي قامت بها الحكومات الديمقراطية.

بسبب تطبيق الديمقراطية الرأسمالية، فإنّ الحكومة هي المسئولة عن أزمة الكهرباء في باكستان، والنظام الرأسمالي الحالي يضمن من خلال الخصخصة مصالح فئة قليلة من الرأسماليين المحليين والأجانب، ويؤمن استفادتهم الكاملة من موارد الكهرباء، بينما يبقي عامة الناس في مشقة، وبسبب الخصخصة فإنّ أسعار الكهرباء مرتفعة لأنّ ملّاك القطاع الخاص يريدون جني الأرباح الطائلة، وكمثال على ذلك فقد أشرف البنك الدولي عن كثب على ارتفاع أسعار الكهرباء، فرصد ارتفاع أسعار الكهرباء بين عامي ٢٠٠٠ و٢٠٠٤ حتى وصل الحال إلى دفع الناس أثمان الكهرباء في فصل الشتاء بأكثر مما كانوا يدفعونها في ذروة الصيف قبل الخصخصة. لذلك فإنّه في الوقت الذي يجمع

فيه ملّاك القطاع الخاص الثروة من خلال امتلاكهم للموارد الضخمة للكهرباء، يظل باقي المجتمع يعاني من ارتفاع أسعار الطاقة ومن استمرار ارتفاعها، بالإضافة إلى نقص الكهرباء.

٢- الاعتبارات السياسية: التحكم الرأسمالي في الكهرباء مصلحة للمستعمرين والحكام الحاليين فقط وهو حرمان للأمة منها.

أ- تنتج باكستان ٦١,٨٪ من الكهرباء من المصادر الحرارية، من حرق النفط والغاز، وتنتج ٢٦٪ من الطاقة المائية (الكهرومائية)، وذلك باستخدام ضغط المياه على السدود، و٧٪ من الطاقة النووية، والقدرة الإنتاجية هي أكثر من كافية لتلبية الطلبات الحالية على مدار السنة.

ب- فيما يتعلق بالمخزون الحراري، فإنّ الأمة تمتلك أكثر من نصف احتياطي العالم من النفط وأكثر من أربعين في المائة من احتياطيات العالم من الغاز، وتعد باكستان أحد أكثر البلدان امتلاكا للاحتياطي العالمي من الفحم.

ت- فيما يتعلق بتطوير أشكال أخرى لتوليد الكهرباء لتلبية الطلب عليه في المستقبل، مثل توليد الطاقة الشمسية، والمد والجزر وطاقة الرياح، فإنّ في الأمة الإسلامية من الخبراء من هم أكثر من قادرين على إنتاج الطاقة من هذه المصادر.

ث- ومع ذلك، فإنّه بسبب الخصخصة فإنّ هذه الشركات هي الوحيدة التي تستفيد من هذه الموارد الوفيرة، هي والقوى الاستعمارية الأجنبية، وكذلك الشركات المحلية المملوكة لحاشية الحكام أو الحكام أنفسهم.

ج- الحكام الحاليون وسادتهم الاستعماريون يستفيدون من غرق الناس في بحر المآسي الاقتصادية، فمن شأن ذلك التخفيف من قدرة الأمة على النهوض والإطاحة بالنظام الحالي الفاسد، وهذا هو معنى "الفوضى الخلاقة" التي صرح بها دونالد رامسفيلد، وزير الدفاع الأمريكي الأسبق.

٣- النواحي الشرعية: ضمان تأمين الطاقة والوقود للناس

سيقضي الإسلام على الاقتصاد الرأسمالي ويحل محله النظام الاقتصادي في الإسلام، والنظام الاقتصادي في الإسلام يضمن توزيع الثروة بالعدل، ومن ضمن آليته الملكية العامة لموارد الكهرباء والفحم والنفط والغاز، فهذه الموارد ليست ملكية دولة ولا هي ملكية أفراد، وبدلا من ذلك، فإنّ الدولة تدير هذه الموارد لضمان استفادة جميع الرعايا منها، بغض النظر عن العرق أو المذهب أو اللون أو الفكر أو الدين، كما أنّ الخلافة ستلغي الضرائب على الوقود والطاقة والتي أدت بشكل كبير إلى زيادة أسعارها، بينما لا يجوز تحميل الناس من أسعار هذه الموارد بأكثر من سعر التكلفة، وإذا تم بيع بعض هذه الموارد الفائضة للدول غير المعادية فإنّه يتم إنفاق عائداتها على احتياجات الناس، لذلك فإنّ سياسة الإسلام في الكهرباء في ظل الخلافة سترسي دعائم التصنيع القوي في باكستان.

ورد في مقدمة الدستور لحزب التحرير في المادة ١٣٧ "تتحقق الملكية العامة في ثلاثة أشياء هي: أ- كل ما هو من مرافق الجماعة كساحات البلدة. ب- المعادن التي لا تنقطع كمنابع البترول. ج- الأشياء التي طبيعتها تمنع اختصاص الفرد بحيازتها كالأنهار". كما ورد في المادة ١٣٨ "المصنع من حيث هو من الأملاك الفردية إلا أنّ المصنع يأخذ حكم المادة التي يصنعها. فإن كانت المادة من الأملاك الفردية كان المصنع ملكاً فردياً كمصانع النسيج. وإن كانت المادة من الأملاك العامة كان المصنع ملكاً عاماً كمصانع استخراج الحديد". وورد في المادة ١٣٩ "لا يجوز للدولة أن تحوّل ملكية فردية إلى ملكية عامة، لأن الملكية العامة ثابتة في طبيعة المال وصفته لا برأي الدولة"، وفي المادة ١٤٠ "لكل فرد من أفراد الأمة حق الانتفاع بما هو داخل في الملكية العامة، ولا يجوز للدولة أن تأذن لأحد دون باقي الرعية بملكية الأملاك العامة أو استغلالها".

ملاحظة: يرجى الرجوع إلى المواد التالية من مقدمة الدستور لحزب التحرير، للاطلاع على الأدلة الشرعية الكاملة من القرآن والسنة: ١٣٧، ١٣٨، ١٣٩، ١٤٠.

٤- حيَّهلا الدولة الرائدة في العالم، الخلافة

أ- ستعيد الخلافة الغاز والفحم والنفط والكهرباء إلى الملكية العامة، فينتج عن ذلك أسعار معقولة للكهرباء.

ب- توفير الطاقة أمر ضروري لتطوير قاعدة صناعية قوية، وهي ضرورية لأي دولة تطمح إلى قيادة العالم.

ت- المفاهيم الإسلامية الفريدة في الطاقة ستكون مثالا ساطعا للعالم سيدفعه إلى التخلي عن الرأسمالية.

ارتفاع الأسعار

١- بداية: السبب الرئيس في الارتفاع الكبير والمستمر في الأسعار هو انخفاض قيمة العملة بشكل مستمر، لأنها لا تستند إلى الذهب والفضة.

لقد كانت الروبية في الأصل تشبه العملات الأخرى، كالدولار والجنيه الإسترليني والفرنك، حيث كانت مدعومة بمال حقيقي في شكل معدن نفيس، فالدولار كان مدعوما بالذهب، أما الروبية فكانت مدعومة بالفضة، وقد عمل هذا النظام على استقرار قيمة الوحدة النقدية داخلياً، داخل الدولة، وخارجياً في التجارة الدولية.

والدليل على ذلك، أنّ مستوى سعر الذهب في سنة ١٩١٠ كان هو نفسه كما في سنة ١٨٩٠. واليوم فإنّ هناك ما يكفي من الذهب والفضة في العالم لدعم الاقتصاد الحقيقي والمعاملات، مثل شراء وبيع الغذاء والملابس والبيوت

والكماليات وآلات التصنيع والتكنولوجيا...الخ. لكن بسبب الممارسات الرأسمالية فقد فاق الطلب على النقد المعروض الطلب على الذهب والفضة، فتخلت الدول عن المعدن النفيس كأساس لعملاتها، لذلك أصبحت العملة مدعومة بقوة الدولة فقط، فتطبع المزيد من النقود دون أن تكون مدعومة بشكل كامل بالذهب والفضة، فتصبح قيمة كل ورقة نقدية جديدة أقل من التي طُبعت قبلها. ولأنّ النقود تُستعمل إما لشراء سلع أو خدمات، لذلك أصبحت قيمة النقود أقل، إن لم تكن بلا قيمة تقريبا. وازدادت الحاجة إلى النقود للشراء، فبدأت أسعار جميع السلع والخدمات بالارتفاع. وارتفاع الأسعار بشكل مستمر الآن جزء من النظام الذي أوجد التضخم على نطاق واسع، وهذا هو سبب ارتفاع الأسعار بهذه السرعة. وهكذا فإنّ الروبية التي كانت تساوي أكثر من ١١ غرام فضة قبل الاحتلال البريطاني، فإنّه بعد أكثر من مائتي عام في ظل النظام الرأسمالي الآن تساوي حوالي (١/٩٠٠) من غرام الفضة.

وبناءً على شروط صندوق النقد الدولي لخفض قيمة العملة، فإنهم يضعفون عملتنا لجعل صادراتنا أرخص للدول الغربية، حيث أصبحت الواردات أكثر كلفة، وكذلك كل شيء في باكستان، بما في ذلك ديونها القائمة على الربا، وهكذا فإنه في كانون الثاني/يناير ٢٠٠١م، كانت ٥٩ روبية تعادل دولاراً أمريكياً واحداً، ولكن في حزيران/يونيو ٢٠٢١م، هبطت الروبية حتى أصبحت ١٥٤ روبية تعادل دولاراً واحداً.

٢- الاعتبارات السياسية: معالجة العوامل التي تؤدي إلى مزيد من الطلب على النقود.

أ- التضخم هو نتيجة مباشرة للإقراض الربوي، فالرأسمالية تتلاعب بسعر الفائدة الربوية للسيطرة على الاقتصاد، ومالكو البنوك الخاصة يستخدمون أموال المودعين لإيداعها في البنك المركزي في حسابات خاصة لتكسب من ارتفاع معدلات الفائدة الربوية، فتاريخيا، فإنّه ما بين عامي ١٩٩٢ و٢٠١٣، كان متوسط سعر الفائدة الربوية ١٢,٧٥%. ولأنّ بنك الدولة لم

يكن يملك المال الفائض لتسديد الفائدة الربوية للبنوك الخاصة، فإنّه عوض النقص عن طريق طباعة المزيد من الأوراق النقدية من أجل دفع فائدة إيداعات البنوك، لذلك تلقت المصارف الخاصة الأموال على شكل فوائد من البنك المركزي لتستخدمها في دفع أموال للمودعين بمعدل فائدة ربوية أقل قليلا، والفرق يعد ربحا للبنوك الخاصة، وهكذا فإنّه بدلا من الحد من التضخم أصبحت الفائدة الربوية في حد ذاتها سببا للتضخم لفرضها طباعة المزيد من المال أو جعله أقل قيمة، بينما البنوك المملوكة للقطاع الخاص لا يكون عندها حاجة للتوجه نحو الاستثمار لأنهم يسعون وراء "الربح" على القروض من خلال الربا. وهكذا، فإنّه في مجال الخدمات المصرفية الرأسمالية، تظل شريحة قليلة من المجتمع تستفيد بشكل كبير، ويظل أكثر الناس يعانون تحت الصدمات من القروض، ومن خفض الإنفاق وفقدان قيمة الروبية، وارتفاع الأسعار وإغلاق الشركات والبطالة، وكلها تدور في دوامة مستمرة من التدمير الاقتصادي.

ب- يتكون الرصيد الرأسمالي للسياسة التجارية من خفض قيمة الروبية، وهو أيضا يؤدي إلى التضخم، ولكونها دولة مستوردة وضعيفة في التصنيع، فإنّ الحكومة الباكستانية الرأسمالية تشرف على تخفيض قيمة الروبية، وفقا لأوامر صندوق النقد الدولي، وهذا الذي يدعون أنهم قاموا به لمعالجة التوازن التجاري لباكستان، وهذا الذي يجعل الدولة تشجع على الصادرات من السلع المحلية وليس الاستيراد، ومع ذلك فإنّه من خلال تخفيض قيمة الروبية، فإنّ الحكومة الباكستانية تزيد من تكاليف التصنيع، وهو ما تسبب بالفوضى في قطاعي الزراعة والمنسوجات وغيرها من القطاعات التي تعاني بالفعل من سياسة أسعار الربا المرتفعة. وبالتالي، فإنّ ارتفاع تكلفة الاقتراض، جنبا إلى جنب مع الزيادة في تكاليف التصنيع، دفع الشركات والعديد من الصناعات بأن تكون غير قادرة على المنافسة دوليا، وانخفاض في حجم الصادرات الرئيسية لأنها غير قادرة على العثور على مشترين لمنتجاتها باهظة الثمن، فتدهور توازن باكستان للمدفوعات، مما زاد من استمرار استيراد المواد الغذائية

الأساسية، على الرغم من كونها رابع أكبر اقتصاد زراعي في العالم، وباكستان هي مستورد كبير للمواد الغذائية، وهذا يعني أنّ على باكستان أن تدفع أكثر لاستيراد المواد الغذائية بعد تخفيض قيمة العملة، مما تسبب في تضخم أسعار الغذاء المحلية بشكل كبير. وفي السنوات الأخيرة، أحرز تضخم أسعار الغذاء تزايدا بسبب انخفاض قيمة الدولار لربط الروبية الباكستانية بالدولار. ولإخفاء فشل سياسات تخفيض قيمة العملة، اعتمدت الحكومة الباكستانية أكثر فأكثر على تحويلات المغتربين والصادرات المحلية من المواد الغذائية الأساسية لتعزيز توازن مدفوعات باكستان، ومن أجل توازن المدفوعات وهو من الصعب جدا على أهل باكستان، وفي محاولة يائسة لكسب النقد الأجنبي لتحسين ميزان المدفوعات، لجأت الحكومة الباكستانية إلى تصدير المواد التي يحتاجها الناس من المواد الغذائية الأساسية، مثل الأرز والقمح، مما يؤدي إلى نقصه في الأسواق المحلية، وعلاوة على ذلك، فإنّ صعوبة التبادل التجاري يحول دون الحصول على العملات الأجنبية وإعادة الاستثمار في

الاقتصاد المحلي، ولكن ما يعود على البلد هو مدفوعات خدمة الديون لتعزيز الاقتصادات الأجنبية. وهكذا، اضطرت الحكومة الباكستانية إلى الاقتراض من المؤسسات الدولية لمعالجة العجز في ميزان المدفوعات وهو ما يؤدي إلى تعقيد مشاكلها، وهذه القروض الجديدة تأتي بمزيد من الفائدة الربوية، ما يجعل باكستان، شأنها شأن معظم البلدان "النامية" قد دفعت القرض الأصلي مرات عدة وهي في الواقع عاجزة عن "التطوير"، لأنّ هذه القروض توجد ظروفا تخنق الاقتصاد، بدءا بأسعار الفائدة الربوية، وانخفاض قيمة العملة، فضلا عن مجموعة كاملة من القيود على النمو الزراعي والصناعي.

ت- العودة إلى معيار الذهب والفضة حل عملي للمسلمين، فبلاد المسلمين في دولة الخلافة القادمة قريبا إن شاء الله من المرجح أن تحتوي على الكثير من موارد الذهب والفضة، ولأنّ الأمة تمتلك موارد كبيرة فإنّ هناك حاجة ماسة لهذه الموارد من جانب بلدان أخرى، مثل النفط والغاز والفحم والمعادن والسلع الزراعية، والتي يمكن أن تستخدمها الدولة لمقايضتها

بالذهب والفضة، كما أنّ لدى البنوك في البلدان الإسلامية عملات دولية مثل الدولار واليورو والجنيه الإسترليني والتي يمكن استخدامها للتبادل أيضا، ولدى البلدان الإسلامية القدرة على الاكتفاء الذاتي في السلع الأساسية، وبالتالي فإن الاقتصاد الحقيقي يكون مستقرا ومقاوما للتلاعب والمضاربات، بمجرد إلغاء الاقتصاد الطفيلي.

٣- الأمور الشرعية التي تتعلق باستعادة مرجعية الذهب والفضة

أ- لقد فرض الإسلام أن تكون عملة الدولة مدعومة بالثروة المعدنية الثمينة وهي بالتحديد الذهب والفضة، وهو ما ينهي الأسباب الجذرية للتضخم، فرسول الله ﷺ أقر دينار الذهب والذي يزن ٤,٢٥ غراما، والدرهم الفضي الذي يزن ٢,٩٧٥ غراما مما يدل على أنهما نقد الدولة، وهذا هو سبب تمتع الخلافة باستقرار الأسعار فيها لأكثر من ألف سنة، واليوم تستطيع الخلافة مقايضة السلع مثل النحاس والعملات الأجنبية

بالذهب والفضة، وسيكون تعامل الدولة بالذهب والفضة في التعاملات الدولية، على الرغم من أنّ العالم الإسلامي فيه الاكتفاء الذاتي في معظم الأمور. وعلاوة على ذلك، فإنّ إعادة التعامل بقاعدة الذهب والفضة في التجارة الدولية ينهي النظام غير العادل المفروض من أمريكا من خلال فرض الدولار على التجارة الدولية، وكما ورد في مقدمة الدستور لحزب التحرير في المادة ١٦٦ "تصدر الدولة نقداً خاصاً بها يكون مستقلاً ولا يجوز أن يرتبط بأي نقد أجنبي". وفي المادة ١٦٧ "نقود الدولة هي الذهب والفضة مضروبة كانت أو غير مضروبة، ولا يجوز أن يكون لها نقد غيرهما. ويجوز أن تصدر الدولة بدل الذهب والفضة شيئاً آخر على شرط أن يكون له في خزانة الدولة ما يساويه من الذهب والفضة. فيجوز أن تصدر الدولة نحاساً أو برونزاً أو ورقاً أو غير ذلك وتضربه باسمها نقداً لها إذا كان له مقابل يساويه تماماً من الذهب والفضة"، وفي المادة ١٦٨ "الصرف بين عملة الدولة وبين عملات الدول الأخرى جائز كالصرف بين عملتها هي سواء بسواء".

ب- سيكون بيت المال في دولة الخلافة دائرة مالية لدعم نمو الاقتصاد الحقيقي، بما في ذلك التنمية الزراعية والصناعية، فالاقتصاد في دولة الخلافة ليس طفيليا يستنزف الثروة من الاقتصاد من خلال الربا، والبنوك الخاصة الحالية أصبحت بحاجة إلى توسيع الحاجة للمعروض النقدي باستمرار، وفقدان في القيمة في العملة، والزيادة الناتجة في الأسعار، وسوف يكون التركيز الوحيد على تطوير اقتصاد حيوي وقوي، وذلك باستخدام القروض لتحفيز القطاعات الزراعية والصناعية المحلية، كما ورد في مقدمة الدستور لحزب التحرير في المادة ١٦٩ "يُمنع فتح المصارف منعاً باتاً، ولا يكون إلا مصرف الدولة، ولا يتعامل بالربا ويكون دائرة من دوائر بيت المال. ويقوم بإقراض الأموال حسب أحكام الشرع، وبتسهيل المعاملات المالية والنقدية".

ت- وبدلا من تدمير الاقتصاد واللجوء صاغرين إلى المزيد من القروض، فإنّه بعد إقامة الخلافة في باكستان مثلا على

قاعدة ثابتة، فإنّ ذلك سيرسل رسالة مدوية في العالم للتخلص من نموذج الظلم الاستعماري الغربي المسنود بالربا والإقراض بشروط مجحفة، فهذا هو النظام الظالم الذي يمنع الدول من الوقوف على قدميها في ظل الظروف الخانقة، على الرغم من أنها قد سددت القرض مرات عدة من اقتصادياتها على شكل فوائد ربوية. وكما جاء في مقدمة الدستور لحزب التحرير في المادة ١٦٥ "وأما القسم الثاني من المادة فإن دليل تحريمه هو أنه يجعل الدولة مالياً تابعة لمن يرتبط بهم نقدها من الدول الكافرة، وتكون فوق ذلك تحت رحمة هذه الدولة الكافرة من ناحية مالية، وكلاهما حرام. والقاعدة الشرعية: "الوسيلة إلى الحرام حرام". ولذلك كان ارتباط نقد الدولة الإسلامية بالأجنبي حرام.".

ملاحظة: يرجى الرجوع إلى المواد التالية في مقدمة الدستور لحزب التحرير للاطلاع على الأدلة الشرعية من القرآن الكريم والسنة: ١٦٥، ١٦٦، ١٦٧، ١٦٨، ١٦٩.

٤- الأخذ بيد الخلافة كي تصبح نموذجا اقتصاديا للعالم

أ- تعزيز واستقرار العملة من خلال دعمها بالثروة الحقيقية من الذهب والفضة، لوضع حد للتضخم المتزايد، والذي شل القطاعات الصناعية والزراعية، مرة واحدة وإلى الأبد.

ب- إنهاء تعاملات المصارف الربوية الخاصة وإيجاد مؤسسات مالية تابعة لبيت المال أي فروع له تعطي قروضا بدون فوائد ربوية وذلك لتغذية اقتصاد نشط، ويمتد ذلك إلى تمويل ودعم القطاعات الزراعية والصناعية.

ت- العمل على القضاء على القروض الاستعمارية على الصعيد العالمي، والتي حولت دول العالم إلى قطاعات من المتسولين.